الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية.
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
فرع: العلوم الاقتصادية.
تخصص: مالية ونقود.

عنوان المذكرة

التوجهات العامة للسياسة المالية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001 - 2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالب:
- تومیات رمضان

تحت اشراف الاستاذ:
د. بن عبد الرحمان إلياس

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. زيتوني كمال	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	رئيســا
د. بن عبد الرحمان إلياس	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	مشرفا و مقررا
أ. حدباوي أسماء	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

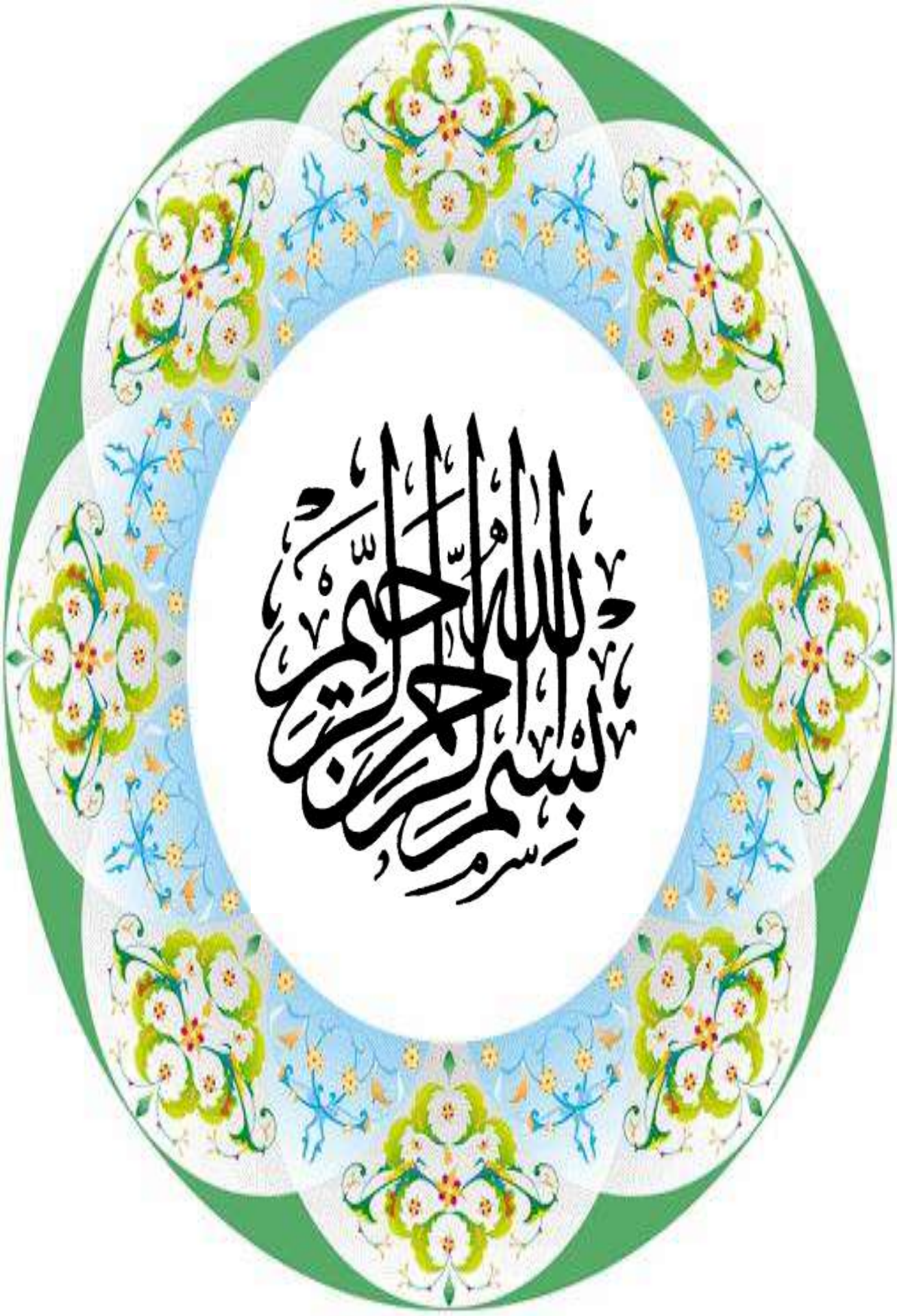
بسم الله الرحمن الرحيم

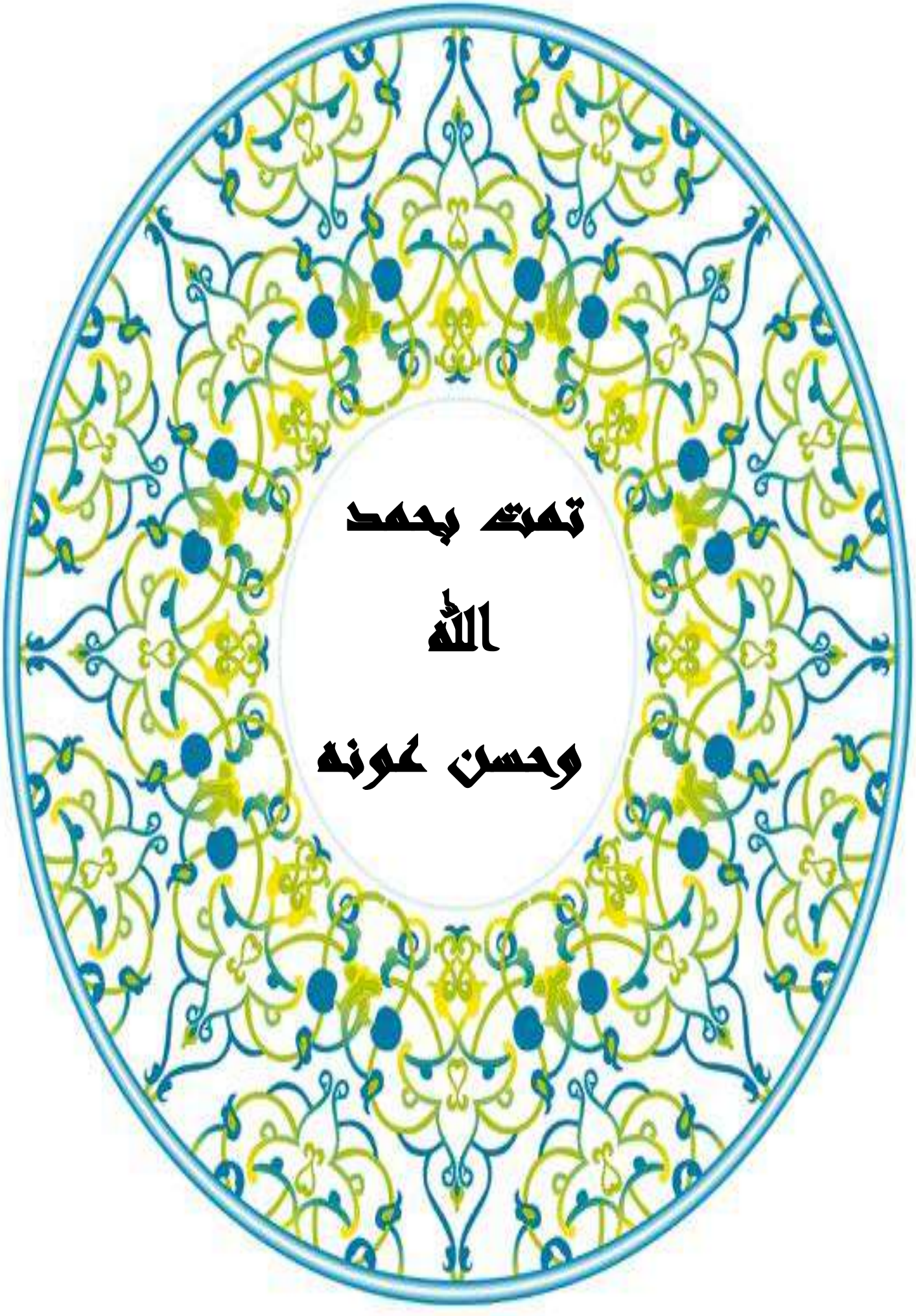
تمت بحمد
الله
وحسن عونه

شكرات

قال الله تعالى:

[فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ]

فالحمـــد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمـل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

و نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف"بن عبد الرحمان الياس " الذي لم يبخل علينا بالمعلومات والملاحظات المتواصلة طوال فترة انجاز هذه المذكرة.

كما نشكر كل الأساتذة الذين قاموا بمساعدتنا، ونشكرهم على كل الإرشادات والتوجيهات التي قدموها لنا، ونخص بالذكر الأستاذ "محمد صلاح"الذي ساعدنا كثيرا.

و كل الأساتذة بجامعة المسيلة.

و في الأخير نشكر كل من ساعدنا من قريب و من بعيد في إعداد هذا العمل البسيط.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
تشكرات.....	
الاهداء	
الفهرس	
مقدمة عامة.....	
الفصل الاول :التحديد المفاهيمي والنظري للسياسة المالية	
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها	02
المطلب الاول : مفهوم وأنواع السياسة المالية	02
اولا : مفهوم السياسة المالية	02
ثانيا : انواع السياسة المالية	03
المطلب الثاني : اهداف السياسة المالية.....	07
-التوازن المالي	07
-التوازن الاقتصادي	07
- التوازن الاجتماعي	08
-التوازن العام	08
المبحث الثاني : ادوات السياسة المالية وتطورها في الفكر المالي	09
المطلب الاول: ادوات السياسة المالية.....	09
اولا : الانفاق العام	09
ثانيا : الايرادات العامة.....	11
ثالثا : الموازنة العامة.....	16
المطلب الثاني : السياسة المالية في الفكر المالي.....	19
-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.....	19
-السياسة المالية في التحليل الكنيزي	20
-السياسة المالية في التحليل النقدوي	20
-السياسة المالية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة	21
خلاصة الفصل.....	23
الفصل الثاني : السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الاول : تطور المالية العامة في الجزائر.....	25
المطلب الاول : تحليل تطور حجم النفقات العامة.....	25
المطلب الثاني : تحليل تطور الايرادات العامة	27
المطلب الثالث : تطور رصيد الموازنة العامة والبرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001 - 2015.....	30
البرامج التنموية.....	32

مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004.....	32
اهداف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي	32
اولا : قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية	34
ثانيا : قطاع التنمية المحلية والبشرية.....	34
ثالثا : دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.....	35
رابعا : دعم الاصلاحات	36
-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009.....	36
-اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	36
-برنامج التنمية الخماسي 2010 - 2014.....	40
اهداف برنامج التنمية الخماسي.....	40
-مضمون برنامج التنمية الخماسي	41
قطاع التنمية المحلية والبشرية.....	42
قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية.....	42
قطاعات الصناعة ،الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل	43
المبحث الثاني :اثر السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001 – 2015.....	44
المطلب الاول: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2015	44
قطاع المحروقات	47
قطاع الخدمات.....	47
قطاع الفلاحة	47
قطاع البناء والأشغال العمومية	47
قطاع الصناعة	48
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة والتشغيل خلال الفترة 2001-2015	48
المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2015	52
خلاصة الفصل.....	55
الخاتمة .	
قائمة المراجع.	

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2011/2000	25
2	تطور الايرادات العامة للفترة 2000-2011	28
3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011	31
4	مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	33
5	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	37
6	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015).	41
7	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2015	44
8	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي	45
9	الاجمالي في الفترة 2000-2010 .	
10	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلا الفترة 2001-2015	48
11	تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل .	50
12	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000_2015	52

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل وأتمنى أن يكون خالصا لوجه

الله تعالى وأهدي ثمرة جهدي إلى:

التي وهبت كل غال ونفيس من أجل سعادة أبنائها إلى نبع

الحنان والحب والصبر.

إلى التي يعجز اللسان عن ذكر فضائلها ومهما أقول فيها لن

أوفي لها حقها. أمي (صرهودة) أطال الله في عمرها وحفظها.

إلى من تعب لأجلي وأنار لي طريق العلم

أبي الكريم والعزيز (عبد الرشيد) حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي و إلى أخواتي

والى كل ابنائهم.

إلى كل أفراد عائلة تومیات "فرداً فرداً".

إلى كل أصدقائي

إلى الأستاذ الفاضل * بن عبد الرحمان الياس * الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته القيمة وإلى كل من لم يذكر على السطور فهو في القلب محفور

وإلى كل طلبة و عمال كلية العلوم الاقتصادية

رمضان تومیات

مقدمة عامة :

اعطى التحليل الاقتصادي الكلي ومن خلال نظريات وإسهامات العديد من المفكرين وعلماء الاقتصاد دورا رئيسيا للسياسة الاقتصادية في تسيير الاقتصاد ومعالجة مشاكله ، وتتمثل السياسات الاقتصادية في القيام بخطوات وإجراءات ترمي الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية محددة ، ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التى تنتهجها ان تكون قادرة على الوصول الى اقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق اقصى الغايات او بمعنى اخر استخدام اقل حجما من الموارد لتحقيق اكبر عدد من الاهداف ، وكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية امكن تحقيق معدلات نمو عالية .

وتشمل السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع مجموعة من السياسات ، يمكن ان تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة الى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الاجنبي .

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاخرى لأنها تستطيع ان تقوم بالدور الاعظم في تحقيق الاهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، وذلك بفضل ادواتها المتعددة التي تعد من اهم ادوات الادارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعود الاستقرار الاقتصادي ، فبالإضافة الى الاثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد اثار استقرارية تتمثل في دور الانفاق الحكومي والضرائب في التسيير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة ، اما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها ان تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد انذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع الى ان ظهر في الافق الازمات الاقتصادية وبصفة خاصة الازمة العالمية التى اجتاحت العالم سنة 1929 م ، وبرزت معها ضرورة وحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، وذلك بما تملكه من امكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة الى نداءات بعض الاقتصاديين بهذا التدخل ، من اجل حماية النشاط الاقتصادي

والدخل القومي وانه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول الى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار ، ولان ازمة الكساد العالمية كشفت ادعاء الكلاسيك بان الية السوق قادرة لوحدها على حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه السوق والاقتصاد ككل دون تدخل الدولة ادعاء باطل وتصور خاطئ ، كان من الضرورة بإمكان انتقال الدولة من نطاق الدولة الحارسة الى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة في علاج المشاكل الاقتصادية .

ولعل من الضروري الاشارة الى انه مع مجيء * جون ماينرد كينز * بالنظرية العامة التي اقامت دعائم على الاقتصاد الكلي او النظرية الاقتصادية الكلية ، فقد زادت اهمية استخدام السياسة المالية في صنع السياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة من دول العالم ، حيث كانت السياسة المالية قبل ذلك سياسة محايدة لكن بعد ظهور النظرية العامة الكنزية ى اصبحت السياسة الملية هي سياسة متدخلة ، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد تدخلها في هذا النشاط للوصول الى تحقيق هدف التشغيل الكامل ، وعلاج البطالة من خلال سياسة المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الانفاق العام في شريان الاقتصاد القومي والرضا بوجود عجز الموازنة العامة للدولة ، وإقرار سياسة التمويل بالعجز للوصول الى التوظيف والتشغيل الكاملين .

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا اكثر اهمية ، وبالرغم من تنوع ادواتها بعد ذلك وتنافسها مع السياسة النقدية الا انها اصبحت اداة رئيسية من ادوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي ، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الاخذة في النمو ، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة اصبح من واجب الدولة ولزاما عليها ان تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه ، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الاهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني .

ومن هنا يطرح الاشكال التالي :

ما مدى فعالية السياسة المالية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2015 ؟

وللاجابة على هذا السؤال يمكننا طرح اسئلة فرعية نحاول الاجابة عليها من خلال هذا البحث:

*كيف تساهم السياسة المالية في تحقيق اهدافها في الاقتصاديات النامية ؟

*ما مدى نجاعة الادوات المعتمدة في السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2001-2015؟

فرضيات البحث

-السياسة المالية في الاقتصاديات النامية توجه لتحقيق التوازنات الداخلية وذلك بالاعتماد على الدين العام والسياسة الضريبية .

-تعكس التوجهات العامة للسياسة المالية في الاقتصاد الجزائري التوجه الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وكبح جموح التضخم .

اهمية البحث :

تبرز اهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية ، وكذا محاولة منا للتعرف على مدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين ، وكيفية تأثيرها على الاقتصادى لتوجيهه نحو التوازن الاقتصادي .

اسباب اختيار الموضوع

تبرز اهمية اختيار هذا الموضوع في:

- التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي والأهمية البالغة للسياسة المالية وكونها تعتبر كأهم اداة من ادوات السياسة الاقتصادية في مواجهة المشاكل الاقتصادية

- كون الموضوع يتماشى مع التخصص.

الدراسات السابقة :

-بودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير ، جامعة دالي براهيم الجزائر (2009-2010)

-درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 1990-2004 ، شهادة الدكتوره ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004-2005

-رسالة ماجستر من تقديم الباحث علي حمزة تحت عنوان : فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر سنة 2002 بجامعة الجزائر .

منهج الدراسة :

تضمنت عملية البحث العملي مراحل عديدة تبدا بتجديد المشكلة ثم وضع الفرضيات وبعدها تجميع البيانات ثم تحليلها وصولا الى التعليمات ونضرا لطبيعة الموضوع والمتعلق بالسياسة المالية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة فقد تطلب البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي كمناهج للدراسة .

هيكل البحث :

من اجل الامام بجوانب الموضوع قسمنا البحث الى مقدمة وفصلين وخاتمة ، حيث جاء الفصل الاول بعنوان : التحديد المفاهيمي والنظري للسياسة المالية ، حيث تناولنا في المبحث الاول : ماهية السياسة المالية وأهدافها كما ابرزنا في المبحث

الثاني : ادوات السياسة المالية وتطورها في الفكر المالي .

اما الفصل الثاني فجاء بعنوان : السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري حيث تناولنا في المبحث الاول : تطور السياسة المالية في الجزائر.

وتناولنا في المبحث الثاني : اثر السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي .

الى ان توصلنا الى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات بالإضافة الى افاق البحث .

تمـــــهيد:

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهور عدة أزمات اقتصادية عالمية متعاقبة ، جعل السياسات الاقتصادية عرضة للتغيير والتطوير ،من خلال تعاقب أفكار الاقتصاديين على اختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون اليها،للعمل على معالجة الاختلافات وتحقيق الاستقرار ونمو الاقتصاديين .

وكان لظهور أزمة الكساد الكبير الذي شهده العالم سنة 1929 بروز تيار فكري جديد بزعامة "جون مينارد كينز"يتمثل في التحليل الكنيزي ، الذي يولي السياسة المالية الاهمية البالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فأصبحت السياسة المالية سياسة متدخلة بعدما كانت قبل ذالك سياسة محايدة ، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس التحليل الكلاسيكي الذي ساد فيه الاعتقاد بأن السياسة النقدية هي أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها فعالية ، وأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي دور محايد ، وتقوم فقط بالوظائف التقليدية كالأمن ،والحماية والعدالة .

ورغم تنوع أدوات السياسة المالية بعد ذلك فقد ضلت حتى الوقت الحاضر أحد المكونات الرئيسية الكلية في أي برنامج اقتصادي لأي دولة ورغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال.

ومن هذا وجب دراسة السياسات المالية في إطار مبسط يقوم على ترسيخ مبادئ السياسة المالية في الأذهان، وبالتالي يتناول هذا الفصل عددا من الموضوعات التي تتناول جوانب السياسة المالي على النحو التالي :

* المبحث الأول ماهية السياسة المالية وأهدافها .

* المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وتطورها في الفكر المالي .

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية وأهدافها

يرمي الاقتصاد الوطني ومن ورائه الحكومات إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة مستعينا بالسياسات الاقتصادية لذا يجب أن تكون السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة (تحقيق أقصى الغايات وعدد أكبر من الأهداف) (1)

-تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية ,وبغض النظر نع المدارس المختلفة للسياسة المالية وأهميتهما فإن تعدد وتشعب الدراسات الاقتصادية دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب وتطور الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة والوقوف عند أهم المراحل التى مرت بها السياسة المالية .

المطلب الأول:مفهوم وأنواع السياسة المالية

اولا :مفهوم السياسة المالية : يمكن إيجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية :

-إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية (FISC) وتعني بيت المال أو الخزانة ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار او تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي (2)

- تعرف السياسة المالية بأنها:توجيه السلطات العامة لبلد ما للإرادات والنفقات الحكوميتين وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولةخلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة (3)

- يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية ,الإرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة (4)

1-نعمت الله نجيب , مقدمة في الاقتصاد, الدار الجامعية , بيروت , 1990 ,ص 441
2-السيد عطية عبد الواحد, مبادئ واقتصاديات المالية العامة . دار النهضة العربية , القاهرة ,2000 , ص 17
3-هوشيار معروف , تحليل الاقتصاد الكلي دار الصفاء للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان , 2005 ص267
4-أحمد زهير شامية , النقود والمصاريف . دار زهران للنشر , عمان 1993 , ص345

- تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب ,كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب (1)

- ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط

الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها .

بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة ,علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات .

ومما سبق يمكن القول ان السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برنامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .

ثانيا: أنواع السياسة المالية :

1-السياسة المالية المحايدة :ويطلق عليها مفهوم الدولة الحارسة ,لقد كان اهتمام التجاريين في المجتمعات القديمة أي فترة ما قبل الكلاسيك(التجاريين والطبيعيين) هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير ,الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي , حيث ساد الظن بان كل فرد أجدر

1- أحمد الاشقر, الاقتصاد الكلي . الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان ,2002 ,ص338

بتحقيق مصلحته وأن المصلحة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد, الأمر الذي قلص دور الدولة.

إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الافراد داخليا وخارجيا وبالتالي فإن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الامر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني ولقد ساد مفهوم السياسة المالية المحايدة في القرن السابع عشر عندما سادت أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة أي:

أ-أن وظيفة الدولة تقتصر على توفير الأمن والحماية والعدالة والدفاع , ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة أي أنها تحرس النشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي تعمل بها

ب- إن مبدأ المالية العامة السائد هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها ,للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذالك

ج- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي

والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع , فلقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق التغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما , وبأن موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية , وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الاطلاق ,ومن ثم كانوا يؤمنون بمبدأ حيادية السياسة المالية وضرورة الاحتفاظ بموازنة الدولة متوازنة , فالضرائب يجب فرضها بحيث يكون لها أقل أثر على الانتاج والائتمان والتوزيع والإنفاق لا يتعدى نطاقا ضيقا محددا .

ومما سبق يفهم أنه لم يكن للدولة دور يذكر في النشاط الاقتصادي

2- السياسة المالية المتدخلة: [1]اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلص من مفهوم المالية المحايدة ,وانتشر بدلا عنها مفهوم المالية المتدخلة (الدولة المتدخلة) خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى (الكساد العالمي عام 1929م) وفي نفس الوقت الذي برزت فيه نظرية اقتصادية (النظرية الكنزية) وتقوم على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أوقات معينة حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الانفاق العام باعتباره المحرك للنشاط الاقتصادي أي :

أ-أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل : الأمن و الحماية والعدالة وإقامة المرافق التقليدية

ب- ان مبدأ المالية العامة السائد هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال الوظيفة محله والذي يقر بضرورة تحديد الانفاق العام المطلوب اولا والذي يحقق أهداف اكثر من الهدف المالي فقط , ولا مانع أن يتحدد إنفاق اكبر من الايرادات العامة وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة تستطيع الدولة تمويله بالقروض أو غير ذالك

ج-ان هدف السياسة المالية والنظام المالي هو احداث التوازن المالي وأيضا احداث التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم , وإعادة توزيع الدخل ولقد انتقد كينز بنظريته الجديدة افكار الاقتصاديين القدامى الكلاسيك والتي أبان فيها ان الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي , ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ولقد اشار كينز في نظريته إلى ان موازنة الدولة إذ تعبر عن

1-عبد الغفور ابراهيم أحمد, مرجع سابق ,ص227

النشاط الاقتصادي الحكومي إنما تمثل قطاعا حيويا له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى

التي تنطوي عليها موازنة الاقتصاد القومي فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة بتكيفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة , وأوضح أن العبرة ليست بتوازن موازنة الدولة بل العبرة بتوازن موازنة الاقتصاد القومي ولو أدى هذا إلى عدم موازنة الدولة في المدة القصيرة على الأقل .وهكذا أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي ,ويكون بذالك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن موازنة الدولة

ومما سبق يفهم ان دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية,وبالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبيير(1)

3-السياسة المالية الاشتراكية:

ويطلق عليها السياسة المالية المنتجة حيث أنه مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي عام 1917 وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأميم , وغيرها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة او الدولة الاشتراكية الذي لم يكتف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بل تعدى ذالك إلى ملكية واسعة لوسائل الانتاج وأصبحت الدولة تنتج مع الافراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية , حيث أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الانتاج واحتفى تقريبا دور الافراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الانتاج أي :

أ-ان وضيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات ,واختفى فى هذا النموذج النشاط الفردي

ب- ان المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة

1-عبد المنعم فوزي , مرجع سابق ,ص23

والتخطيط الاقتصادي الشامل,وأصبح النشاط المالي جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي ,والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي ,وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته.

ج-ان هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الاهداف وتحقيق التوافق بينهم .وهي هدف احداث التوازن المالي وهدف احداث التوازن الاقتصادي وهدف احداث التوازن الاجتماعي وهدف احداث التوازن العام (1)

مما سبق يفهم أن دور الدولة أصبح كاملا في النشاط الاقتصادي , إلا أنه لا بد أن نشير هنا أن الكثير من الدلائل الحالية توضح ان هناك مراجعة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا بالشكل الذي يجعلها تتجاوز السلبيات السابقة وصياغة مفهوم جديد لدورها في النشاط الاقتصادي

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية : أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي , ان تعمل الحكومة على أن يتسابق نشاطها مع نشاط الافراد وتوحد الاهداف والجهود ولا تتعارض او تتنافس , ولذالك أصبح إلزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الاهداف التالية (2)

1-التوازن المالي :ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه فينبغي أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة العامة , ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد , وأيضا لاستخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية

2-التوازن الاقتصادي : بمعنى الوصول الى حجم الانتاج الأمثل ,وهذا يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن , فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الانتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الاعانات

1-عبد الغفور ابراهيم أحمد , مرجع سابق , ص228
2-عبد المطلب عبد الحميد , مرجع سابق , ص44

والضرائب , ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الاقصى , أي أنه يتحقق التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة , يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل اراداتها من الافراد ,فالتو ازن هنا يعني استغلال امكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل .

3-التوازن الاجتماعي : بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع,وما تقتضيه العدالة الاجتماعية , وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات من الأفراد إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة , ويستلزم ذالك تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية

4-التوازن العام أي التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار إضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة

-والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف أهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

- مما سبق قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار , فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا , ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي , يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والنمو والعدالة .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية وتطورها في الفكر المالي : تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير الى محددات التوازن الكلي بما يتماشى وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية مستخدمة في ذالك سياستها المالية

المطلب الأول:أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية , الأولى هي الانفاق العام والثانية هي الايرادات العامة والأخص الضرائب بأنواعها والثالثة هي الموازنة العامة للدولة .(1)

أولا :الإنفاق العام

1-تعريف الانفاق العام : يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع . (2)

2-تقسيمات النفقة العامة (أنواعها): ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لثلاثة معايير وهي:

المعيار الأول : حسب طبيعتها (إنفاق حقيقي وإنفاق تحويلي)

المعيار الثاني : حسب الوظيفة

المعيار الثالث : حسب دوريتها (نفقات عادية ونفقات غير عادية)

أ-حسب طبيعتها :وهذا المعيار يشمل على شكلين من الانفاق هما الانفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي ,ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة :

1-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات ألاقتصادية مجموع النيل العربي،ط1،القاهرة ،2003،ص54

2-مرجع نفسه،ص55

-إذا كانت النفقة تتم بمقابل أو بلا مقابل : فالنفقة الحقيقة تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية والنفقات التحويلية لا يوجد لها مقابل كالإعانات

-هناك معيار الزيادة المباشرة في الانتاج القومي : فالنفقة الحقيقة تؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج القومي أما التحويلية فهي لا تؤدي الى هذه الزيادة .

- إضافة الى معيار من الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع , فتعتبر النفقة حقيقية اذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية وتكون نفقة تحويلية اذا كان الافراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لها

ب-حسب الغرض او الوظيفة :ويقصد تقسيم النفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة ونميز ثالثة أنواع وهي :

-النفقات الادارية للدولة : وهي الخاصة بتسيير المرافق العامة وتظم الاجور ونفقات الدفاع والأمن

-النفقات الاجتماعية للدولة : وتتعلق بأغراض التنمية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي كالتعليم والصحة

-النفقات الاقتصادية : وهي النفقات اللازمة لتوريد الاقتصاد بخدمات اساسية كالنقل والطرقات والمياه والكهرباء وغيرها .

ج- حسب دوريتها : ويمكن التمييز بين شكلين من النفقات العادية والنفقات غير العادية : ويرجع هذا التقسيم الى الحاجة الى تجديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقة العادية وغير العادية

-اذا كانت النفقة تتم بانتظام ودورية تعتبر نفقة عادية أولا تتم بانتظام فهي غير عادية
-اذا كانت النفقات تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية ,وإذا تعددت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية

-معيار الانتاجية : اذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية وإذا كانت غير منتجة فهي نفقة عادية

-التي لا تساهم في تكوين رؤوس الاموال العينية نفقات عادية والغير عادية هي التي تساهم في ذالك

-معيار الدخل : النفقة غير العادية تغطي دخلا وغير العادية لا تغطي دخلا

ثانيا الايرادات العامة

1-مفهوم الايرادات العامة :تمثل الايرادات العامة مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة بصفتها السيادية او من انشطتها وأملاكها الذاتية , أو من مصادر خارجة عن ذالك سواء قروض داخلية او خارجية , او مصادر تضخمية لتغطية الانفاق العام خلال الفترة الزمنية للوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية .

2- أنواع الايرادات العامة : في إطار تعداد الايرادات العامة بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التي تحكم وتبرر كل نوع من تلك الايرادات , يمكن ان نجد الانواع التالية :

2-1-الضرائب

2-1-1-ماهية الضرائب : تعرف الضرائب على أنها اقتطاع جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل والضريبة أداة مالية تلجأ اليها الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل تغطية الاعباء العامة وتحقيق أهدافها على مقتضى إيديولوجياتها ويتضح من هذا التعريف أن للضرائب خصائص هي :

-الضريبة اقتطاع اجباري

-الضريبة اقتطاع نقدي

-الضريبة اقتطاع بلا مقابل

-الضريبة تجيء بصورة نهائية

2-1-2-القواعد الاساسية للضريبة (المبادئ العامة):لعل من ابرز هذه القواعد هي :

أ-قاعدة العدالة : مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الاعباء العامة بين المواطنين

ب- مبدأ اليقين : بمعنى ان تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدخل وتؤدي هذه القاعدة الى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أو سوء استعمال للسلطة من جانبها

ج-قاعدة الملاءة في الدفع : بمعنى أن تكون اجراءات فرض وتحصيل الضريبة وميعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله او المهنة التي يمارسها وعكس ذالك قد يؤدي الى التهرب الضريبي , ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله اكثر الاوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى ايراد القيم المنقولة

د-قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية : تقضي هذه القاعدة أنه يجب على الدولة ان تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن .

2-1-3-أنواع الضرائب : يمكن الاتفاق على التقسيمات التالية(1)

أ-الضرائب على الافراد والضرائب على الاموال

ب-الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية : الضرائب التوزيعية هي التى تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة , أما الضريبة القياسية هي التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي وهي الاكثر استعمالا

ج-الضرائب العينية والشخصية : الضرائب العينية لا تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله(دخل أو ثروة) وتفرض بسعر موحد ، وتكون على

1-عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق،ص.67

اجمالي الدخل أو راس المال أما الضرائب الشخصية فتأخذ مصدر الدخل في الاعتبار ،لا تصيب كل الدخل أو الثروة وتفرض بأسعار متزايدة

-ضرائب مباشرة وغير مباشرة : الضرائب المباشرة من المستحيل نقل عبئها ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل) أما الضرائب غير المباشره فمن الممكن نقل عبئها ، ودافع الضريبة هو الذي يتحملها وتتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ويتم تحصيلها دون اصدار قوائم وإنما عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها أو بيعها للمستهلك .

د- الضريبة الموحدة والضرائب ألنوعية الضريبة الموحدة تغطي الايرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعرا معينا وهي مطبقة في الدول المتقدمة وتتميز بالاقتصاد في نفقات الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية ، أما الضرائب النوعية فهي تفرض على كل مصدر من مصادر الايراد والدخل , والتي يحصل عليها الممول على حدا وبسعر معين ,ومن مزاياها يمكن أن توفر حصيلة معقولة وخاصة في الدول النامية التي يكثر فيها التهرب الضريبي ومن عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها .

2-2 –القروض العامة

2-2-1-مفهوم القروض العامة :القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الافراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الاجنبية أو المؤسسات الدولية ، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض .(1)

-تقسيمات القروض : بناءا على معايير محددة يمكن تقسيم القروض العامة الى التقسيمات التالية :

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية : ومعيار التفرقة هو مصدر القروض , فالقروض

1- المرجع نفسه،ص.73

الداخلية تأتي من النظام المصرفي أو اجهزة تجميع الاموال مثل هيئة التأمينات , ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة ,والقروض من المدخرات مثل شهادات الاستثمار والسندات واذون الخزانة والقروض الداخلية تصدرها الدولة داخل حدودها الاقليمية , كما أنها لا تؤثر على الثروة القومية بالزيادة او النقصان , ولا تؤثر على سعر الصرف أما القروض الخارجية فهي تمثل مديونية الدولة تجاه اشخاص لا يقيمون في اقليم الدولة سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ممثلين في شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو هيئات دولية , كما أنها تؤثر على الثروة القومية وعلى سعر الصرف.

ب-القروض الاختيارية والقروض الاجبارية : معيار التفرقة هي حرية المكتتب حيث تعرف القروض الاختيارية بأنها القروض التي يكتتب فيها الافراد او الهيئات الخاصة او العامة الوطنية طواعية واختيارا اما القروض الاجبارية هي التي يكتتب فيها الافراد او الهيئات الخاصة او الهيئات العامة الوطنية اجباريا ج-القروض القصيرة وطويلة الاجل : طبقا لمعيار الزمن , حيث ان القصيرة تسدد في فترة لا تزيد عن سنة اما المتوسطة فتتراوح مدتها بين سنة وخمسة سنوات والطويلة الاجل تزيد عن خمسة سنوات

د-الدين الاداري والدين المالي :وفقا للمعيار المحاسبي فالدين الاداري ناتج عن اتمام النفقات التى تولده اما الدين المالي فيرتبط بتدبير نفقات الدولة .

2-3-اموال الدومين(1):يقصد بأموال الدومين الاموال العقارية والمنقولة التى تمتلكها الدولة سواء كانت ملكية عامة او خاصة والدومين العام هو الاموال التي تمتلكها الدولة ,وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع امكانية فرض رسوم رمزية للتنظيم , اموا ل الدومين الخاص فيقصص دبه الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص, ويعتبر من مصادر الايرادات العامة وينقسم الى : الدومين العقاري وهو ما تملكه الدوله من الاراضي الزراعية وأراضي البناء , والدومين

1- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق،ص.65

المالي في شكل اسهم وسندات والدومين الصناعي والتجاري وما تمتلكه الدولة من منشئات صناعية وتجارية .

2-4-الرسوم : وهي مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الافراد مقابل خدمات نوعية من نوع خاص تؤديها لهم , أو مزايا تمنحها لهم مثل : اموال رسوم استخراج شهادات الميلاد وغيرها. (1)

- من التعريف السابق يتضح ان الرسم يتميز بخصائص ثلاث وهي :

أ-الصفة النقدية للرسم : ان الفرد له حرية الاختيار في طلب خدمة معينة وعند حصوله على الخدمة المطلوبة من احدى الهيئات العامة يدفع مبلغ نقدي مقابل ذالك

ب-الصفة الاجبارية : يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي به الخدمة ,ويبدوا عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله .

ج-تحقيق النفع الخاص الى جانب النفع العام : يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب احدى الهيئات العامة , وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بان النفع الذي يعود من آدائها لا ينحصر على الفرد , وإنما يتعدى ذالك لصالح المجتمع بأكمله ,فالرسوم التي تدفع لتسهيل الملكية العقارية مثلا تنتج للفرد الحفاظ على وحقوقه كما انها تؤدي الى استقرار الملكية في المجتمع الحد من المنازعات

2-5- الثمن العام :يعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الافراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة مثل :خدمات مرافق السكك الحديدية والمياه والبريد وغيرها .والذي يميز الثمن العام انه يدفع اختياريا ولا يهدف من ورائه تحقيق الربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة .

1-زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية،القاهرة ،1971،ص135

2-6- ايرادات عامة اخرى : هناك انواع اخرى من الايرادات العامة , مثل الاصدار النقدي والإعانات والمنح الاجنبية .

ثالثا الموازنة العامة

1- مفهوم الموازنة العامة : للموازنة العامة تعريفات متعددة ومتنوعة , وتختلف باختلاف الناحية او الجانب الذي يركز عليه الباحث , وبالتالي يمكن ذكر التعريفات التالية :

-تعرف على انها عبارة عن بيان تقديري من نفقات وإيرادات الدولة لمدة مقبلة تقدر عادة بسنة من الواضح ان هذا التعريف يركز على الوظيفة المحاسبية للموازنة .

-ومن ناحية يمكن تعريفها بأنها نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية العامة.

من الملاحظ ان هذا التعريف يركز على العالقات التي تربط الموازنة العامة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي

-ويرى آخرون ان الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن .وهي الاداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (1)

-وبالتالي يركز هذا التعريف على الاثار التي تحدثها الموازنة .وأخيرا يمكن تعريفها بأنها "خطة مالية تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة للسنة المالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذهاوتعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة (2)

2-القواعد الاساسية للموازنة العامة :يمكن القول ان الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي (3)

1- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق،ص.64

2-المرجع نفسه ، ص66

3-زكرياء محمد بيومي ،مبادئ المالية العامة مطبعة جامعة القاهرة،القاهرة ،1978،ص586

أ-قاعدة السنوية : وتستلزم هذه القاعدة ان " تكون فترة الموازنة العامة التى يتم العمل بها مدة عام "وعلى اساس ان ذالك انسب تحديد من ناحية المراقبة على الانفاق العام من جهة وتحصيل الضرائب من جهة اخرى ، وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل تكون موازناتها لمدة عام ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية مع ملاحظة أن الدول تختلف في تاريخ بدء السنة المالية .

ب-قاعدة الشمول :وتستلزم هذه القاعدة ان تدرج الايرادات والمصروفات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما ، ولا تجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات جميعها لوزارة او مصلحة ما .

ج-قاعدة الوحدة : وتقتضي هذه القاعدة " بإدراج ايرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة " ورغم ذالك فان عددا من الحكومات تهدف غلى تفادي الرقابة البرلمانية وتخرج عن هذه القاعدة وتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط .وبمعنى آخر تستوجب هذه القاعدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها في وثيقة واحدة والغرض من ذالك هو عرض الموازنة في أبسط صورة حتى يتسنى لمن يريد الإطلاع على المركز المالي للدولة أن يعرف بمجرد النضر إلى الموازنة إن كانت في عجز أو فائض(1)

د-قاعدة عدم التخصيص وتقضي هذه القاعدة "بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين " بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات ،ذالك أن الإخلاء بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى المساس بكمال وشمول الموازنة عن تحقيق أهدافها

ه- قاعدة التوازن : وتشير هذه القاعدة الى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع ايراداتها

1- عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق،ص.47

وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة ، وزيادة النفقات عن الايرادات لموازنة معينة معناه وجود عجز فيها ،ولا يخفى أن هذا العجز يعني في الواقع تحميل السنوات المقبلة بسدادها ، وهو الامر الذي يتنافى مع القاعدة السنوية ، ومع ذلك فإن معظم الموازنات العامة في كثير من الدول تعاني من عجز ، وساعد على ذلك النظرية الكنزية وتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . ومن المهم أن نؤكد على أن التوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادي الموضوعي ، وليس التوازن الشكلي أو المحاسبين ، فيمكن أن يتحقق التوازن شكليا أو محاسبيا إذا ضغطت المصروفات أو بعبارة أخرى قد يتم التوازن على حساب الإخلال بالاحتياجات المالية للاقتصاد القومي ، أما الاقتصاد الموضوعي للموازنة العامة فهو التوازن الذي يحقق التعادل بين الاحتياجات المالية للاقتصاد العام وموارده المالية.

3-مراحل الموازنة العامة:تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل هي: (1)

-مرحلة إعداد مشروع الموازنة العامة من قبل المؤسسات الحكومية المختصة وتحديد التقديرات المتعلقة بما يخصها من نفقات وإيرادات للسنة المالي ة القادمة.

-مرحلة اعتماد الموازنة العامة من قبل الشرطة التشريعية الممثلة للشعب ، وهي مسؤولية مهمة وكبيرة لما ينطوي عليه تغير الموازنة العامة والتي تناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته الاقتصادية المختلفة –مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها .

-مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة وإعداد الحساب الختامي أي أن العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا أو إيرادات وفق ما قرره قانون الموازنة العامة.

1-عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سابق، ص258

المطلب الثاني : السياسة المالية في الفكر المالي

ويمكن فهم اي سياسة الاقتصادية دون فهم للفكر الذي تستند إليه لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد ،وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى دراسة السياسة المالية في إطار أفكار المدارس المختلفة

1-السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي : ارتبطت السياسة المالية بالافتراضات المتعلقة بالتوازن الكلي بصفة عامة ،حيث أن الكلاسيك يعتقدون أن قوى السوق كفيلة بتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين تلقائيا عند مستوى التشغيل الكامل ، وبالتالي فالسياسة المالية غير معترف بها في النشاط الاقتصادي

-إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يقوم على فرضية التغير الكامل للموارد البشرية ، وبقية الموارد الاقتصادية الاخرى ، وأن الاقتصاد يعمل في حالة من التوازن الذي يتحقق تلقائيا عن طريق قوى السوق

-ومن أهم القوانين التي وضعت من طرف هذه المدرسة والتي كانت الأساس في الاقتصاد التقليدي هو قانون المنافذ ل :ساي (jb say) والذي يقضي بأن العرض يخلق طلب مساويا له ، ومنه يصبح العرض هو المحدد لمعدل النمو الاقتصادي والذي يتحدد بكمية عناصر خدمات الانتاج .

-أسس السياسة المالية عند الكلاسيك :

-حيادية السياسة المالية بالنسبة للكلاسيك، يعني عدم تدخل الدولة في إحداث التوازن الاقتصادي أو التأثير عليه ، حيث يتحقق تلقائيا عن طريق قوى السوق وهذا سواء تعلق الأمر بالتوازن الداخلي أو الخارجي .

-تقليل النفقات العامة إلا على المجالات الحيوية التي تحافظ على السيادة الوطنية، لأنهم يعتقدون أنه كلما زادت النفقات، كلما زاد تدخل الدولة مما يستوجب توفير موارد إضافية، إما تقتطع من دخول الأفراد أو اللجوء إلى الموارد غير العادية، كالاقتراض والإصدار.(1)

1-حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية .مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، 1999،ص،24

-إن الكلاسيك لم يعرفوا سوى قاعدة واحدة تحكم السياسة المالية وهي : قاعدة تحقيق توازن الميزانية سنويا ، وهذا مهما كانت حالة الاقتصاد (انكماش أو تضخم)

2-السياسة المالية في التحليل الكينيزي: استخدمت النظرية الكنزية في تنفيذ سياستها الاقتصادية لمعالجة التقلبات الاقتصادية الجانب العلمي والتي ترجمت ،والتي ترجمت إلى أعمال ملموسة واقعيا بالميدان بواسطة رجال الحكومة على أفكار المدرسة الكلاسيكية التي بقيت مجرد نظريات صيغة التطبيق

يرى كينز أن على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا عن طريق تصميم

سياسات مالية تتماشى والمفهوم الجديد للدولة وقد انصب الاهتمام عند ظهور نظرية كينز على مشكلة.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير ومواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، واتجه اهتمامه بعد ذلك إلى التوازن على المدى الطويل .

-أسس السياسة المالية في الفكر الكنيزي :

-ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتأمين النمو المستقر في المدى الطويل ولتحقيق قدرة من العدالة في توزيع الدخل والثروة.وقد أضفى على أدوات السياسة المالية طابعا وظيفيا.

-حلت فكرة التوازن الاقتصادي الكلي محل التوازن المالي السنوي للميزانية

3-السياسة المالية في التحليل النقدوي:أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد ويرى النقد ويون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

في فترة مابين السبعينيات والثمانينيات ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي بزعامة فريد مان والتي تولت مهمة الهجوم على المدرسة الكنزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بل أرجعت كالأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكنزية وما ترتب عنها من سياسات اقتصادية .(1)

-أسس الفكر النقدوي : تتلخص أهم أفكار المدرسة فيما يلي :

-العرض النقدي هو العامل النقدي الكامل الوحيد الذي يجب أن تركز علية السلطات النقدية إذا أرادت أن تكون لها رقابة فعالة على النشاط الاقتصادي.

-السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات قادرة على تحقيق الاهداف الاقتصادية .

-رفض النقدويون لأي دور للسياسة المالية رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار .

-يرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية التي تعتمد على رفع اسعارالفائدة رفعا بسيطا لها آثار قوية

يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والقطاع الخاص.

-يعتقد فيردمان والنقديون أن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وعليه فإن الدولة لا تأثير لها على ضبط هذه الأسعار وفقا لمتطلبات توازن ميزان المدفوعات .

-عدم اعتراف النقد ويون بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي رغم أن تخفيض الضرائب سنة 1964 في الولايات المتحدة الامريكية كان دليلا على هذه الأهمية ،إذ ساهمت هذه التخفيضات في امتصاص فائض البطالة .

4-السياسة المالية في تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة :بعد انتقاد المدرسة النقدوية ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينيات من أهم رواده :

1-بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولة ،دراسة حالة الجزائر –رسالة ماجستار غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002، ص37

لوكاس بارو،سأرجو،ولاس، حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

-أهم الركائز الأساسية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة :

-وجود معلومات كافية على الاقتصاد

-السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي مادام هناك توقعات رشيدة من طرف الاعوان ، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوائية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها .(1)

-إن الكلاسيكي الجدد يرفضون منحنى فيليبس حتى في المجال القصير ويرجعون ذلك إلى رشاده العمال فهم لا ينتظرون ارتفاع الاسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم ،بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناء على هذه التوقعات فمنحنى فيليبس لا يتحقق نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي ، أي هذا لا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم

1-بن طالبي فريد،مرجع سابق ، ص 38

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق ذكره في هذا الفصل بان السياسة المالية تشكل احد اهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الاهداف.الاقتصادية والاجتماعية ،اذ تعتبر السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي محايدة على عكس المدرسة الكنزية التي تنادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الادوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولعل من بين اهم هذه الادوات نجد السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية ، التي يمكنها تقوم بتعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الاموال العامة ، وتحقيق اقصى انتاجية من هذه الاموال .

تمهيد:

سمح تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الالفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجله اسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة الى توسع في الانفاق العام ، قصد الخروج من التبعات السلبية للازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، والتي نتج عنها تدهور في مستوى النشاط الاقتصادي ، وما تبعه من انخفاض في مستوى معيشة السكان وارتفاع معدلات البطالة .

حيث انه ومع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر ، تم اقرار برامج تنموية من شأنها ان تحقق اصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين اجور العمال وتحقيق معدلات النمو لا بأس بها . وبناء على ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل

الى مبحثين:

المبحث الاول : تطور السياسة المالية في الجزائر 2001-2015

المبحث الثاني : أثر السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي 2001-2015

المبحث الاول : تطور المالية العامة في الجزائر

في بداية الالفية الثالثة وبفضل الارباحية المالية الناتجة عن ارتفاع اسعار البترول انتهجت الدولة سياسة توسعية ومن خلال عقد عدة برامج تنموية أثرت بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام

المطلب الاول : تحليل تطور حجم النفقات العامة

لقد شهدت السياسة الانفاقية تغيرا جذريا كما كانت عليه في فترة الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية ، فبعدما كانت سياسة تقشفية اصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش ايرادات الجزائر بحيث ارتفعت النفقات العامة خلال الفترة 2012/2000 ارتفاعا معتبرا فتبنت الجزائر مشاريع تنموية ضخمة تهدف الى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد مما ادى الى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء .

والجدول الموالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

الجدول 1: تطور النفقات العامة خلال الفترة 2011/2000

الوحدة مليار دينار

النفقات / السنوات	نفقات التسيير	نسبتها من اجمالي النفقات%	نفقات التجهيز	نسبتها من اجمالي النفقات%	مجموع النفقات	نسبة تطور اجمالي النفقات %
2000	856.2	72.68	321.9	27.32	1178.1	22.50
2001	936.6	72.94	357.4	27.06	1321	12.13
2002	1097.6	70.79	453	29.21	1550.6	17.38
2003	1138.1	64.44	628.1	35.56	1766.2	13.9
2004	1251.1	66.13	640.7	33.87	1891.8	7.11

8.47	2052	39.32	806.9	60.68	1245.1	2005
19.54	2453	41.38	1015.1	58.62	1437.9	2006
26.72	3108.5	46.15	1434.1	53.85	1673.9	2007
34.82	4191	47.08	1973.3	52.92	2217.7	2008
1.32	4246.3	45.84	1946.3	54.16	2300	2009
5.20	4466.9	40.47	1807.9	59.53	2659	2010
28.31	5731.4	33.75	1934.2	66.25	3797.2	2011

Souce. Les Raborts annuels de la Banque d'Algérie*2000-2011*

www.bank-of- algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد مستمر وذالك من سنة 2000 الى غاية 2012 فلقد ارتفعت من 965.3 مليار دينار سنة 2000 وصلت الى 3797.2 مليار دينار سنة 2011 و4925.1 مليار دينار سنة 2012 وهي زيادة كبيرة جدا ولقد مثلت النسبة الاكبر من الانفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها الى العديد من العوامل ابرزها هو ارتفاع اعباء الاجور والتحويلات الاجتماعية ، بحيث يظهر هذا الارتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2008 والتغيرات الحاصلة على الاجور بحيث ارتفعت هذه النفقات بشكل كبير فلقد ارتفعت نسبتها من اجمالي الانفاق العام من 52.94% سنة 2008 الى ان وصلت 66.25% سنة 2011 وحوالي 69% سنة 2012 وهو ارتفاع كبير يدل على توسع الانفاق على هذا المجال نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة .

كما عرفت نفقات التجهيز هي الاخرى ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة والسبب في ذلك هو قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية .

ومع اعتمادها لهذه المشاريع ارتفعت نفقاتها وذلك جراء التوسع في حجم الانفاق العام والموجه اساسا للعمليات الاستثمارية . فلقد تميزت نفقات التجهيز بالارتفاع المستمر لسنوات متتالية حيث بلغت نسبتها سنة 2003 حوالي 35 % من الانفاق الاجمالي ورغم انخفاضها سنة 2004 اين وصلت الى 33.87 % بسبب ارتفاع نفقات التسيير الا انها واصلت ارتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي في شقه الثاني بحيث ارتفع مبلغها من 806.9 مليار دينار سنة 2005 ليصل الى 1015.1 مليار دينار سنة 2005 .كما ان في سنة 2007 سجلت نفقات التجهيز توسعا كبيرا بحوالي 40 % خصص اساسا لنفقات الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية .

المطلب الثاني: تحليل تطور الايرادات العامة

تعتبر الايرادات العامة عصب الاساس للموازنة العامة للدولة فهي التي تضع الاسس الرئيسية لسياسة الميزانية ، ومع انتعاش اسعار النفط في الاسواق العالمية انتعشت معها ايرادات الموازنة العامة للدولة حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا منذ سنة 2000 الى غاية 2011 وهو ما انعكس ايجابا على وضعية الموازنة العامة للدولة خصوصا وعلى التوازنات المالية للدولة عموما ، والجدول الموالي يبين تطور الايرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء ايرادات الجباية العادية او ايرادات الجباية البترولية .

الجدول 02 : تطور الايرادات العامة للفترة 2000-2011

الوحدة مليار دينار

البيان / السنوات	الجباية البترولية	نسبتها من اجمالي الايرادات %	ايرادات عادية	نسبتها من اجمالي الايرادات %	مجموع الايرادات	نسبة التغير%
2000	1213.2	76.88	364.9	3.12 2	1578.1	66.03
2001	1001.4	66.52	504.1	33.84	1505.5	4.60-
2002	1007.9	62.87	595.3	37.13	1603.2	6.49
2003	1350	68.65	616.6	31.35	1966.6	22.67
2004	1570.7	70.44	659	29.56	2229.7	13.38
2005	2352.7	76.32	729.9	23.68	3082.6	38.25
2006	2799	76.9	840.8	23.10	3639.8	18.08
2007	2796.8	75.84	891	24.16	3687.8	1.32
2008	4088.6	78.77	1101.9	21.23	5190.5	40.75
2009	2412.7	65.63	1263.3	34.37	3676	29.18-
2010	2905	66.13	1487.9	33.87	4392.9	19.5
2011	3979.7	69.78	1723.7	30.22	5703.4	29.83

Souce. Les Raorts annuels de la Banque d'Algérie*2000-2011*

www.bank-of- algeria.dz

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مداخيل الجباية البترولية فلقد بلغت سنة 2000 مبلغ 1213.2 مليار دج ولكن في سنة 2001 انخفضت لتصل الى 1001.4 مليار دج جراء تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية وقد وصل الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة الى 4123.5 مليار دج بعدما كان 3238.2 مليار دج سنة 1999

ولقد استمرت ايرادات الجباية البترولية نتيجة انتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة حيث وصلت الايرادات من الجباية البترولية ما يقارب 1570 مليار دج بعدما كانت 1350 سنة 2003 في حين وصلت نسبتها من اجمالي الايرادات 78.77 % سنة 2008 وذلك بقيمة تقدر 4088.6 وهو ما يدل ويبين مدى تركز ايرادات الميزانية العامة للدولة على ايرادات الجباية البترولية فكل سنة تزداد هذه النسبة .

تعتبر سنة 2009 هي السنة التي شهدت انخفاضا كبيرا لإيرادات الجباية البترولية بسبب الازمة المالية العالمية سنة 2008 وانعكاساتها على الاسواق العالمية بشكل عام وأسواق النفط بشكل خاص بحيث سادت حالة ركود كبير في اسواق العالم بعد تلك الفترة وهو ما اثر عللى اسعار النفط بحيث انخفضت اسعار البترول خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا ، ولكن ارتفعت بعد ذالك لتصل الى 2905 مليار دينار سنة 2010 و 3979 مليار دينار سنة 2011 .

كما عرفت الجباية العادية هي الاخرى ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2000 وذلك بسبب مواصلة الحكومة الجزائرية اصلاحاتها للقطاع الضريبي ومحاولاتها الحديثة لمكافحة التهرب الضريبي الذي ينخر الاقتصاد الوطني ، فنلاحظ نسبـــة هده الايــرادات من الايرادات الاجمالية غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الاساس والذي القاعدة الاساسية للجباية العادية ، فلقد كانت نسبة الجباية العادية تمثل نسبة 23.12 % سنة 2000 ثم ارتفعت لتصل الى 37.13 % سنة 2002 وانخفضت سنة 2008 لتصل الى 21.23 % من اجمالي ايرادات الجباية العادية ثم ارتفعت لتصل سنة 2011 الى 30.22 % وبالتالي نلاحظ من خلال هذه النسب ان نسبة ايرادات الجباية العادية بالنسبة لإجمالي الايرادات غير مستقرة تماما رغم ارتفاع حصيلة هذه الايرادات الا ان هذه الحصيلة تبقى بعيدة عن الحصيلة التي تحققها الجباية البترولية ، فنجد ان عوائد الايرادات من الجباية العادية سنة 2000 قد كان 364.9 مليار دينار وارتفعت لتصل الى 595.3 مليار دينار سنة 2003 وواصلت الارتفاع لتصل سنة 2008 الى 1101.9 مليار دينار الى ان وصل مقدارها سنة 2011 الى 1810.1 مليار دينار ، ويرجع هذا الارتفاع الى

ارتفاع مكونات الجباية العادية بسبب انعكاس السياسة الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة بحيث حاولت الجزائر ان تجعلها سياسة ضريبية مرنة تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية للجزائر .

المطلب الثالث : تطور رصيد الموازنة العامة والبرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2015

لقد كان لسياسة الميزانية للجزائر خلال الفترة 2000-2012 اثرها الواضح على الوضعية العامة للموازنة ، فانتهاج سياسة اتفاقية توسعية ادى الى تزايد كبير في حجم الانفاق العام خصوصا وان الجزائر شرعت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العمومية للميزانية ومن جهة اخى نلاحظ انه خلال هذه الفترة انتعشت اسار البترول وهو ما انعكس ايجابا على الوضعية المالية للدولة حيث استغلت هذه الفوائض المالية في انجاز المشاريع التنموية .

يمكن القول ان الانتعاش في الايرادات المالية انعكس ايجابا على رصيد الموازنة العامة للدولة ، فبعدما كان رصيد الموازنة سالبا سنة 1999 بمقدار -11.2 مليار دينار جزائري

تحول هذا العجز الى فائض خلال السنوات المالية الى غاية 2009 ، ففي سنة 2000 حققت الموازنة العامة للدولة فائض بمقدار 40 مليار دج وارتفع هذا الفائض ليصل الى 1030.6 مليار دج سنة 2005 اما في سنة 2006 فلقد حققت الموازنة العامة فائضا يقدر ب 1186.8 مليار وبعد ذلك تقلص هذا الفائض خلال 2007 و 2008 ليصل الى 579.3 مليون دج و 999.5 مليار دج على التوالي ، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في الموازنة ، فبعد الازمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما ادى الى انخفاض اسعارها ما اثر على ايرادات الجباية البترولية حيث انخفضت سنة 2009 الى 3676 مليار دج فبعدما كانت 5190.5 مليار دج سنة 2008.

ولكن في سنة 2010 ومع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط ارتفعت معها ايرادات الجباية البترولية حيث وصلت الى 4392 مليار دينار وهو ما ادى انخفاض العجز الموازني ليصل -74 مليار دج ومع انتعاش اسعار النفط سنة 2011 نتيجة ارتفاع ايرادات الجباية البترولية اما سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير ليصل الى 758.6 مليار دج جراء الارتفاع الكبير في الانفاق العام فقد ارتفع من 5853.6 مليار دج سنة 2011 الى 7169.9 مليار دج سنة 2012.

والجدول الموالي يبين لنا تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2011

الوحدة مليار دينار

البيان / السنوات	ايرادات الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1178.1	400.00
2001	1505.5	1321	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1966.6	1766.2	200.4
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.6	2052	1030.6
2006	3639.8	2453	1186.8
2007	5190.5	4191	999.5
2008	5190.5	4191	999.5
2009	3676	4246.3	570.3-
2010	4392.9	4466.9	74-
2011	5703.4	5731.4	28-

Souce. Les Raorts annuels de la Banque d'Algérie*2000-2011* www.bank-of- algeria.dz

البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة 2001-2015

تضمنت سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية ، هدفت الى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة ، اضافة الى تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية الى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري ، وقد تمثلت هذه البرامج في:

مخطط دعم الانعاش الاقتصادي -2001 -2004

يعتبر مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي اقر في افريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب مختلفة ، وتبلغ قيمته الاجمالية 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار ، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياط الصرف الذي سجل قبل اقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار ، وقد جاء هذا المخطط في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتاجها في شكل توسع في الانفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني(1)

اهداف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي

يهدف مخطط دعم الانعاش الاقتصادي الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية وهي (2):

*تنشيط الطلب الكلي.

*دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منتجة

1

بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل .

*تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان بما ينعكس ايجابا على الموارد البشرية .

[1]- بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة دالي براهيم ، الجزائر ، 2009-2010 ص193

2-بوفليح نبيل ، اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004الطبق في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستار في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، 2004-2005 ،ص104

ان هذه الاهداف تدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الاكثر فقرا وعزلة والذي يؤدي الى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي .

حيث وجه هذا البرنامج اساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحة ،وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية،اضافة الى تحسين الاطار المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية والموارد البشرية وذلك ضمن اربع قطاعات رئيسية يحتوي كل واحد منها مجموعة من القطاعات الفرعية وذلك كما يلي :

الجدول 4: مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001- 2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525**	**100**

ألمصدر بوفليح نبيل دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، (جامعة الشلف ، الجزائر)، العدد 9، 213، ص 46.

ان الجدول اعلاه يبين لنا : ان قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الاكبر من مشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بمبلغ 2010.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1 % من القيمة الاجمالية ، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت الى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8 % ، ثم يليه كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4 % ثم جانب دعم الاصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6 % من القيمة الاجمالية .

اولا : قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية :

يقدر البرنامج الخاص بقطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية ب 210.5 مليار دج على مدى اربع سنوات وزع على ثلاث قطاعات اساسية هي :

***تجهيزات الهياكل:** بقيمة 142.9 مليار دج وتشمل منشآت الري والسكة الحديدة والأشغال العمومية والاتصالات الذي هدف الى خلق حوالي منصب عمل منها 102800 منصب عمل دائم ، وهذا من اجل زيادة الدخول والطلب الكلي .

* **تنمية المناطق الريفية :**بقيمة 32 مليار دج اعادة تنمية المناطق الريفية قصد اعادة النشاط لها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط عن المدن ، وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد .

***السكان والعمران:** بقيمة 35.6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان ، والذي قسم الى بناء السكنات الحضرية والريفية وتهيئة الاحياء السكنية كبرنامج مكمل لتعزيز الاطار المعيشي للسكان والنهوض بمستويات التنمية المحلية والبشرية .

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية :بلغ حجم المبلغ المخصص للبرنامج الخاص للتنمية المحلية والبشرية 204.2 مليار دج الفترة 2001-2004 وزع على ثلاث برامج فرعية هي :(1)

برنامج التنمية المحلية :خصص له مبلغ 97 مليار دج ، يهدف هذا البرنامج الى :

-الاستجابة للاحتياجات المحلية من خلال تنفيذ مشاريع تهدف الى تحسين نوعي ودائم لظروف معيشة السكان على المستوى المحلي .

-كما يهدف الى دعم المخططات البلدية للتنمية ، وذلك من اجل التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات على مستوى التراب الوطني .(1)

برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية : خصص له مبلغ 17 مليار دج ، يهدف هذا البرنامج الى :

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من اجل تطويرها والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة

- تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية من عنصر العمل من اجل محاربة ظاهرة البطالة

- توفير النقل المدرسي في المناطق الريفية والمعزولة

برنامج تنمية الموارد البشرية : خصص له مبلغ 90.2 مليار دج ، يهدف الى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال انشاء هياكل جديدة تمس قطاع التربية ،التعليم العالي والبحث العلمي ، التكوين المهني الصحة ، الشباب والرياضة ، الثقافة والشؤون الدينية وبالتالي المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تحسين نوعية حياة افراد المجتمع .

ثالثا – دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري : هدف هذا البرنامج الى رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات ، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الفلاحة وتستغل الاراضي المستصلحة والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الانتاج الوطني وخلق القيمة المضافة وهذا باستحداث 330000 منصب عمل ، حيث استفاد من 65.4 مليار دج وهو مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحة سنة 2000 .

1-بوفليح نبيل ، اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 - 2004 المطبق في الجزائر ، مرجع سابق ذكره ، ص ص111-112

رابعا .دعم الاصلاحات : من اجل بلوغ نتائج مرضية وبأقل تكلفة من تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي يمثل الاطار العام للسياسة الاقتصادية المعتمدة على مدى الفترة الممتدة من 2001 الى 2004 ، كان لازما على السلطات العمومية ارفاق هذا البرنامج بمجموعة من السياسات المصاحبة لضمان حسن سيره وتنفيذه ، فهذه السياسات تدرج في اطار دعم الاصلاحات التي خصص لها مبلغ 45 مليار دج ، اين تصب في تحسين المحيط بما يسمح للمؤسسات بالعمل وفق مقاييس النجاعة ، لتكون فعالة في السوق ، وبذلك تصبح الدولة تلعب بالكامل دور المؤطر والمدعم والمنظم للنشاط الاقتصادي .(1)

-البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 :

جاء هذا البرنامج في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار ، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها ، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المترفعة والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار .

اهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: وقد كان يهدف بالأساس الى :

-تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي ، التعليمي والأمني .

1-مدوري عبد الرزاق ، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، ايام 11-12 مارس 2013 جامعة وهران ، الجزائر 2013 ص ص 10

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة نضرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي . (1)

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من اهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي .

- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الاهداف السابقة الذكر .وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

الجدول 5: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(الوحدة مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009 مجلس الامة ص ص 6-7.

1-عماري عمار محمادي وليد آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ايام 11-12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 الجزائر 2013 ، ص8

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي :

1-تحسين ظروف معيشة السكان : يمثل محور تحسين ظروف معيشة النسبة الاكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5 % (1908.5مليار دج)،وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الاداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على اداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي .
ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات ، كان النصيب الاكبر فيها لقطاع السكن (550مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل انشاء مزيد من الاقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس ، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم ياتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير افضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية. (1)

2-تطوير المنشآت الأساسية قد احتلت المنشآت الاساسية وتطورها المرتبة الثانية في البرنامج وذلك بمبالغ مالية تقدر ب 1703.1 مليار دج وذلك بنسبة 40.5 % من اجمالي المبالغ المخصصة بالبرنامج ، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية :

-قطاع النقل : تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 700 مليار دج

-قطاع الاشغال العمومية : تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 60 مليار دج

1-صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ، ابحاث الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف ايام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1 الجزائر ، 2013،ص7

قطاع المياه (السدود والتحويلات) : تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج

تهيئة الاقليم : تم تخصيص مبلغ مالي مقدر ب 10.15 مليار دج

3- دعم التنمية الاقتصادية : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية هي :

-الفلاحة والتنمية الريفية : حيث له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الو طني ،حيث يعتبرا كثر القطاعات مساهمة في الانتاج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات .

الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج قصد توفير اوفر السبل وتهيئة المناخ ، لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية او اجنبية .

الصيد البحري :حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري .

السياحة : حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية : اذ انه ونضرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل ، وكذا الاهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري ، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج

4 –تطوير الخدمات العمومية : وخصص في هذا الاطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية : (1)

العدالة : حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الافراد والمؤسسات ، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين

1- صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم مرجع سبق ذكره ، ص9

الداخلية : والغرض منه هو تطوير مصالح الامن الوطني والحماية المدنية .

الاقتصاديين ، ويتضمن هذا البرنامج انشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية

التجارة : اذ انه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الاهداف اهمها : انجاز مخابر مراقبة النوعية ، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية ، انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود .

المالية : حيث يهدف الى تحديث وعصرنة الادارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص .

البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال : كان نصيب هذا القطاع من اجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1.1 % ، حيث يستهدف فك العزلة على المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدا بالموزعات الهاتفية .

برنامج التنمية الخماسي(2010-2014):

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي طيلة 5 سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبد سائر في طريق النمو ان خصصه ، والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج والذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات فالبرنامج يندرج ضمن دينامكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، والذي دعم هو الاخر ببرامج خاصة اخرى .

اهداف برامج التنمية الخماسي : يهدف هذا البرنامج الى تحقيق الاهداف التالية : (1)

1-بوعشة مبارك، مخططات تنمية الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية – ابحاث الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 ، ايام 11- 12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2013 ، ص ص 16-17

-القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.

-دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية .

-تحسين ظروف العيش في العالم الريفي .

-ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف ادرج ضمن مسعى متعدد الابعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي .

-مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي .

-تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

-تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية .

مضمون برنامج التنمية الخماسي

شمل البرنامج الخماسي شقين هامين وهما:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعا ت السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج.

-اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج

وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

الجدول 6 : مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015).

القطاعات	المبالغ (مليارد ج)	النسب(%)
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
-السكن	3700	

التربية ، التعليم العالي ، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	1800	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر : بوفليح نبيل دراسة تقييميه لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، (جامعة الشلف ، الجزائر)، مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية العدد 12 ديسمبر 2012 ، ص 257.

يبين الجدول اعلاه ان القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في :

قطاع التنمية المحلية والبشرية : استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45.42 %من اجمالي البرنامج .

قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية : يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج بنسبة 38.52 % من اجمالي البرنامج .

قطاعات الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري والتشغيل : استفادت من 3500 مليار دج ما يمثل 16.05%من اجمالي البرنامج .

عموما يمكن القول ان التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف اهم القطاعات التي تؤثر بصفة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل .

انهيار اسعار البترول 2015 : حيث قبل سنة 2015 عرفت الجزائر وضعا جيدا بسبب زيادة ايرادات الدولة (وصل سعر البرميل الى اكثر من 150 دولار) ، لكن في اواخر سنة 2014 وبداية 2015 عرفت اسعار البترول في العالم تدهورا كبيرا ومفاجئا الى ان وصل سعر البرميل الى اقل من 40 دولار ، فانخفضت ايرادات الجزائر بشكل كبير وارتفع العجز في الميزانية وظهر عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

المبحث الثاني :

اثر السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

تؤثر السياسة المالية على العديد من المتغيرات الاقتصادية ولعل من ابرز هذه المتغيرات نجد معدل النمو ، البطالة ، التضخم ، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في المبحث الثاني .

المطلب الاول : تطور معدلات النمو الاقتصادي

لقد طرأ على نمو الناتج المحلي خلال فترة الانعاش الاقتصادي نوع من الاستقرار النسبي خلال الفترة من 2001-2015 والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة .

الجدول 07 : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2015

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	-	5.2	4.6	5.6	6.1	6.3	7.2	5.6	4
معدل النمو في قطاع المحروقات	4.9	3.7	3.3	- 2.5	- 2.3	- 2.6	- 3.4	- 0.6	- 1.6
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	2.4	4.7	5.2	2	2.4	3.3	3.1	-	-

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي المؤشرات الاقتصادية للجزائر 2008-2014

نلاحظ من خلال الجدول ان معدلات النمو الاقتصادي شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000 -2004 اذ وصلت الى مستوى 6.9 سنة 2003 ، لكنها تراجعت الى مستوى 5.2 سنة 2004 وذلك يرجع الى التحسن بشكل اساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات

بين سنتي 2001 و 2003 والتي ارتفعت بحوالي 10.2 في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرف تحسنا متواضعا خلال الفترة 2001-2004 قدر ب 1.2%
اما في سنة 2005 و 2006 و 2007 فلقد شهد معدل النمو تراجعا حادا ذلك راجع الى الانخفاض في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض ب 8.3 سنة 2006 .
ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2012 ، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي :

الجدول 08 : التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2000-2010 .

السنوات / القطاعات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1-المحروقات :							
- نسبة المساهمة في الناتج المحلي	39.19	32.61	37.85	45.69	45.06	34.69	39.14
- معدل النمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.7	3.3	2.5-	2.3-	2.6-	0.75
2- الخدمات							
-نسبة المساهمة في الناتج المحلي	30.73	33.54	30.97	27.9	29.16	35.35	31.28
-معدل النمو الحقيقي للخدمات غير حكومية	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.21
- معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	2	3	4	3.1	8.4	6	4.41
3 - الفلاحة							
--نسبة المساهمة في الناتج المحلي	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
-معدل النمو	5-	1.3-	3.1	4.9	5.3-	6	0.4

الحقيقي للقطاع							
4- البناء والأشغال العمومية -نسبة المساهمة في الناتج المحلي -معدل النمو الحقيقي للقطاع	**8.12** **5.1**	**9.02** **8.2**	**8.29** **8**	**8** **11.6**	**8.62** **9.8**	**10.43** **6.6**	**8.73** **8.21**
5- الصناعة -نسبة المساهمة في الناتج المحلي -معدل النمو الحقيقي للقطاع العام -معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	**7.07** **1.3-** **5.3**	**7.41** **1-** **6.6**	**6.16** **1.3-** **2.5**	**5.27** **2.2-** **2.1**	**4.68** **1.9** **-**	**4.96** **2.5-** **-**	**5.92** **1.06-** **4.12**
6- ضرائب ورسوم على الواردات -نسبة المساهمة في الناتج المحلي -معدل النمو الحقيقي للقطاع	**6.49** **0.9**	**8.31** **16.7**	**16.7** **10.2**	**5.77** **2.7**	**5.89** **7.7**	**6.13** **5.8**	**8.21** **7.33**
معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي	**2.4**	**4.7**	**5.2**	**2**	**2.4**	**3.3**	**3.33**

المصدر : بوفليح نبيل : دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 مرجع سبق ذكره ص 257

وفقا لمعطيات الجدول فانه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الاجمالى والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010 كما يلي :

1-قطاع المحروقات : [1]قد قدرت نسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة محل الدراسة 39.14 % مما يعني ان قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول اعلاه ، حيث ادى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006 ، 2008 -2010 الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة 2000-2004 التى سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن آداء قطاع المحروقات مما يعني ان الارتفاع النسب لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الاولى لزيادة نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الاسواق العالمية .

2 قطاع الخدمات : يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار ان نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28 % كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة كما كان لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي اثر ايجابي على أداء هذا القطاع باعتبار ان رفع الانفاق الحكومي ادى الى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة .

3 قطاع الفلاحة : ان تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا اذ ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج 8.25 % في فترة الدراسة كما ان الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة ، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت ب -5.3%بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 6% نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس الفترة .

قطاع البناء والأشغال العمومية : يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد

---

1 - بوفليح نبيل : دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، مرجع سبق ذكره ،ص،258.

الذي استفاد بشكل كبير من سياسة دعم الانعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21 % كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي إلا ان تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني مساهمته في الناتج 8.73 %

5-قطاع الصناعة : ان تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستديمة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر تعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي ب 1.06 % خلال الفترة 2000 -2010 بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12%كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الانعاش الاقتصادي (1)

المطلب الثاني:تطور معدلات البطالة والتشغيل

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الاحيان الى اكثر من 30 % ، لكن مع بداية الالفية الثالثة ومع سياق مخططات دعم النمو فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا كبيرا .

الجدول يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة 2001-2015

الجدول 09: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلا الفترة 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.5	27.5	23.7	17.5	15.3	12.3	11.8	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل البطالة%	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2001 ص 126

1 - بوفليح نبيل : دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ،مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، مرجع سبق ذكره ،ص،259.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان معدلات البطالة تسجل تراجع كبير بعدما بلغت نسبتها سنة 2001 ب 29.5 % لتسجل 11.2 %سنة 2015 مبررة بذلك فعالية برامج وأجهزة التشغيل والترقية التي عكفت الدولة على نجاحها .

ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر إلى 11.2 % في سبتمبر 2015

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11.2 % في سبتمبر 2015 مقابل 10.6 % في نفس الشهر من العام الماضي بينما تقدر نسبة البطالة في أوساط الشباب بين 16 و24 سنة حوالي 30 % حسبما علمته وأج من الديوان الوطني للإحصائيات.

ووفقا لأرقام الديوان فإن عدد السكان المشتغلين بلغ 10.595 مليون شخص من إجمالي اليد العاملة النشيطة والمقدر ب 11.932 مليون شخص وهو ما يعني ان عدد البطالين يبلغ 1.337 مليون شخص.

وارتفعت نسبة البطالة في اوساط الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 16 و24 سنة إلى 29.9 % في سبتمبر 2015 مقابل 25.2 % سجلت في سبتمبر 2014 و 31.1 % في نفس الشهر من 2005.

كما يلاحظ من خلال بيانات الديوان ان نسبة البطالة بين النساء اكبر من النسبة المسجلة في اوساط الرجال : 9.9 % للرجال مقابل 16.6 % للنساء.

عن طبيعة الوسط المعيشي أظهرت نتائج التحقيق الذي أجراه الديوان أن نسبة البطالة تقدر 11.9 % في المناطق الحضرية (10.7 % للرجال مقابل 15.9 % للنساء) مقابل 9.7 % في المناطق الريفية (8.3 % للرجال مقابل 18.8 % للنساء).

وفي طبقة الشباب بين 16 و24 سنة فإن البطالة وصلت نسبة 26.7 % عند الرجال مقارنة 45.3 % لدى النساء.

وبالنسبة للأشخاص الذين تفوق اعمارهم 25 سنة فإن البطالة تقدر ب8 % (7%عند الرجال و 12.3 عند النساء).

بخصوص مستوى التأهيل فيلاحظ ان نسبة البطالة لدى الحائزين على شهادات عليا انخفض إلى 14.1 % في سبتمبر الماضي مقابل 14.4 % في سبتمبر 2014 (نسبة 20.5 % لدى الرجال مقابل 8.5 % لدى النساء).

من جهة أخرى تكشف دراسة الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن العاطلين عن العمل لمدة طويلة (الذين يبحثون عن عمل منذ سنة أو أكثر) يمثلون 71.2 بالمائة من مجموع العاطلين عن العمل.

و تشير الدراسة إلى ان نسبة البطالين الذين يقبلون بمنصب شغل أدنى من كفاءاتهم تمثل 78.7 بالمائة في حين 28 بالمائة منهم يقبلون بمنصب شغل مرهق و 81 بالمائة يرضون العمل براتب زهيد.

ويتكون إجمالي المشتغلين البالغ عدده 10.594 مليون شخص من 8.66 مليون رجل و 1.934 مليون امرأة.

ويمثل السكان العاملين بمرتب أغلبية المشتغلين بنسبة 69.8 بالمائة.

وتشكل فئة أرباب العمل وأصحاب المهن الحرة 28.7 بالمائة من مجموع المشتغلين.

و تشتغل 61.6 بالمائة من اليد العاملة في الخدمات التجارية و غير التجارية متبوعة بالأشغال العمومية (16.8 بالمائة) الصناعة (13 بالمائة) والفلاحة (8.7 بالمائة).

و تبين الدراسة أن القطاع الخاص يوظف 58 بالمائة من مجموع المشتغلين مشيرة إلى أن عدد النساء أكبر في القطاع العام بنسبة 64.1 بالمائة مقارنة مع إجمالي النساء المشتغلات .

و بخصوص التغطية الاجتماعية للمشتغلين فتبلغ نسبتها 61.5 بالمائة (مقابل 51 بالمائة سنة 2005) ما يمثل 6.515 مليون شخص بينما 4.08 مليون شخص لا يستفيدون من التغطية الاجتماعية.

الجدول 10 : تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل .

السنوات / نوع قوة العمل			2000	2002	2004	2006	2008
1 -القوى العاملة			4997	5462	5981	6517	7002
	الخدمات	**العدد**	2514	2660	2861	3052	3260

	ادارة خدمات اخرى	معدل النمو %	/	17.43	3.69	6.67	6.81
	الفلاحة	العدد	1185	1438	1617	1780	1841
		معدل النمو %	/	8.28	3.32	10.08	3.42
حسب القطاع	الاشغال العمومية والبناء	العدد	781	860	980	1160	1371
		معدل النمو %	/	7.09	8.04	18.36	18.18
	الصناعة	العدد	497	504	523	525	530
		معدل النمو%	/	0.39	2.54	0.38	0.95
2 العاملين غير المنتظمين		العدد	1263	1455	2070	2485	2579
		معدل النمو %	/	4.07	34.67	20.04	3.78
3 العاطلين عن العمل			2610	2388	1729	1265	1220
معدل البطالة الرسمي %			29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
معدل البطالة المصحح%			43.76	41.3	38.84	36.52	35.17
المجموع(القمى النشيطة =1+2+3)			8850	9305	9780	10267	10801

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005-2010 .

يتضح من خلال بيانات الجدول اعلاه انخفاض في معدلى البطالة الرسمي والمصحح ، غير ان الاول اكبر من الثاني بـ 18 نقطة مئوية (29.5%الى 11.3 %) و 8.59 نقطة مئوية من (45.76%الى 35.18 %) بين سنتي 2000 و 2008 على التوالي ،حيث يعزى التباين في قيمة التراجع الى ارتفاع حجم القوى العاملة عموما وفئة العاملين غير

المنتظمين خصوصا ، حيث ان هذه الأخيرة تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة ،فبينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40 % ، فإن الثانية ارتفعت بحوالي 104 % أين تضاعفت مرتين وهو ما رفع معدل البطالة المصحح .

وبتحليل مساهمة القطاعات الرئيسية في امتصاص اليد العاملة، إذ انتقلت من 2.514 مليون عامل الى 3.260 مليون عامل أي بمعدل نمو قدره 2967 % بين سنتي 2000 و 2008 ، حيث تفسر هذه الزيادة بتحرر قطاعات التجارة الداخلية والخارجية ، وكذا حركة النقل والاتصالات بسبب ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي على القطاعات المعنية ، ثم بعد ذلك يكون القطاع الفلاحي ثاني المستقطبين للقوى العاملة اذ ارتفعت من 1.185 مليون عامل الى 1.841 مليون عامل أي بمعدل نمو قدره 55.35 % ثم قطاع الاشغال العمومية والبناء ب 74.54 % لنفس الفترة ، وأخيرا القطاع الصناعي بمعدل نمو قدره 6.64 % وهو ادنى معدل ، اذ لم تنتقل العمالة فيه سوى من 497 الف عامل سنة 2000 إلى 530 الف عامل سنة 2008 .

المطلب الثالث : تطور معدلات التضخم

شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدا من سنة 2000 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوطنية لتبلغ نسبة 2.1 % ليتواصل الانخفاض ليصل الى اقل نسبة بمعدل 0.3 % سنة 2000 ليرتفع الى 4.2 % سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3 % (1)

الجدول 11 : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000_2015

(الوحدة %)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2015
مؤشر التضخم	0.30	1.42	3.56	2.31	4.86	3.91	9.9	4.8

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2004_2012

1-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، ص90.

على الرغم من ان معدلات التضخم المحققة خلال نهاية تسعينات القرن الماضي في الجزائر ، والتي جاء نتيجة للإصلاحات الاقتصادية وخاصة النقدية حيث تم اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة ، قارب هذا المعدل 0.34 % سنة 2000 ، لكن ابتداء سنة 2001 عاودت معدلات التضخم الارتفاع من جديد وذلك راجع الى ضخ كتلة نقدية تدخل في برنامج الإنعاش الاقتصادي ، فقد سجل معدل التضخم انخفاضا محسوسا في سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 ، وخلال الفترة 2007_2008 وصل معدل التضخم الى 3.9 % و 4.8 % وهذا مقارنة بسنة 2006 والتي عرفت معدل التضخم 2.53 % وهذا راجع الى تزايد النفقات العمومية وخاصة البرنامج التكميلي وإتباع الدولة لسياسة إنفاقية توسعية اضافة الى الزيادة المستمرة في قروض الاقتصاد التي وصلت الى 2615.5 مليار دج سنة 2008 ما صعب على البنك المركزي من مهمة التحكم في الرصيد النقدي ، واستمر ارتفاع معدل التضخم حتى سنة 2011 اين بلغ 5.7 % مع انطلاق البرنامج الاستثماري لتوطيد النمو.

وعلى الرغم من ان هذا المعدل وصل الى اقصى حد له سنة 2012 حيث بلغ 9.9 % وهذا نتيجة التوسع في الاصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في اجور و موظفي الوظيف العمومي .

ارتفعت نسبة التضخم في الجزائر إلى 4.8 بالمائة في 2015 مقابل 2.9 بالمائة في 2014 و 3.3 بالمائة في 2013، و يذكر ان قانون المالية التكميلي 2015 ، توقع ان يبلغ التضخم 4 بالمائة مقابل 3 بالمائة في القانون الأصلي و بحسب أصناف المواد بلغ مؤشر أسعار المستهلك المستعمل لحساب الوتيرة السنوية للتضخم 7.4 بالمائة للمواد الغذائية في 2015 مقابل 3.9 بالمائة في 2014، و يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة مستوى أسعار المواد الغذائية المصنعة إلى 4.66 بالمائة في 2015 مقابل 2.6 في 2014، وتراجع مستوى متوسط أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة إلى 4.75 بالمائة في 2015 مقابل 5.26 بالمائة، وزاد مستوى متوسط أسعار المواد المصنعة إلى 5.11 بالمائة في 2015 مقابل 1.2 بالمائة، كما ارتفع مستوى متوسط أسعار الخدمات ب 4.35 في 2015 3.74 بالمائة، مواد غذائية: ارتفاع شبه عام ، وسجلت الأغلبية الساحقة للمواد الغذائية

ارتفاع لمستوى متوسط الأسعار سنة 2015 مقارنة ب 2014، وكانت أهم الارتفاعات خصت الخضر الطازجة 11.44 بالمائة، و البطاطس 77.10 بالمائية و السمك الطازج 10.32 بالمائة، و المشروبات غير كحولية 8.31 بالمائة، كما ارتفعت أسعار الخبز و الحبوب ب 4.89 بالمائة والحليب و الجبن و مشتقاته ب 3.27 بالمائة و القهوة و الشاي ب 3.16 بالمائة، وزاد مستوى متوسط أسعار اللحوم و أحشاء الأغنام ب 2. 5 بالمائة اما بالنسبة بلحوم و أحشاء الأبقار ب 2.8 بالمائة و أسعار اللحوم ب 7.7 بالمائة، وعرفت الفواكه الطازجة تراجع بنسبة 1.66 بالمائة و البيض ب 12.18 بالمائة. وبلغت نسبة التضخم خلال شهر ديسمبر الماضي 4.4 بالمائة مقارنة بديسمبر 2014 ويتوقع قانون المالية 2015 ان تبلغ نسبة التضخم 4 بالمائة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه نستنتج ان السياسة المالية في الفترة ما بين 2001_2015 شهدت سياسة مالية توسعية بناءا على الانفراج المالي للجزائري نتيجة ارتفاع اسعار البترول .

كما خلصنا الى ان آثار البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر منذ عام 2001 الى غاية 2015 لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج إيجابية ، إذ يمكن القول بأنها اصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية.

ولعل اهم ما يدل على ذلك هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترة البرامج التنموية والتي كانت موجبة في كل السنوات رغم ان معدلات التضخم كانت نوعا ما مرتفعة وهذا شيء طبيعي نضرا لسياسة الانفاق التوسعية المعتمدة سواء في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي او برنامج دعم النمو وحتى برنامج توطيده ، كما يمكن القول ان معدلات البطالة شهدت تناقص باستمرار خلال هذه الفترة ، مما يشير الى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالات لبرامج الانعاش الاقتصادي .

خاتمـــــــــــة عامة

من خلال موضوع بحثنا حاولنا ان نعرض التوجهات العامة للسياسة المالية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة اخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة ، فكان لابد من البدء اولا بتقديم مجموعة من التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والأدوات المستخدمة والتي من خلالها نصل الى تحقيق الاهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي . ومن خلال فهم السياسة المالية ، ارتأينا ان نرجع الى جذورها الاصلية من خلال دراسة النظريات و الافكار المتعاقبة من خلال التطور الفكري الاقتصادي عبر مختلف المدارس بدءا من المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرت ان السياسة النقدية هي السياسة الرائدة والتي يضمن بها الأفراد تحقيق التطور والاستقرار الاقتصاديين دون تدخل الدولة وان اليات السوق كفيلة بإعادة التوازن دون مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي ، لكن وبعد ظهور الازمة الاقتصادية عام 1929 م والكساد الكبير كان الاثر واضحا بعد نجاح هذه السياسة بمفردها ، وبرز بذلك تيار فكري جديد بزعامة الاقتصادي كينز والذي أعطى للدولة حق التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال ما سمي بالتحليل الكنيزي ، اذ اعتبر ان السياسة المالية اداة فعالة قادرة على معالجة الاوضاع وحل مشاكل الازمات .

ومن خلال الدراسة السابقة ، وإبراز الخلفية الاقتصادية للسياسة المالية ومختلف النماذج والحلول المقترحة لمعالجة المشاكل والأزمات التي تواجهها أي دولة درسنا مدى تأثير تطبيق هذه السياسة على اقتصاديات دول العالم وبالأخص الدول النامية ، وما هي النتائج التي يمكن التوصل اليها .وباعتبار ان الدول النامية ومنها الجزائر لا تمتلك انظمة اقتصادية متطورة بسبب حداثة انتهاجها النظام الرأسمالي بعدما كانت تنتهج النظام الاشتراكي (امتلاك وسائل الانتاج) ،وبسبب اعتماد اقتصادياتها على المحروقات والثروات الباطنية بشكل اساسي وكبير ، اضحت السياسة المالية هي الاداة الاكثر اهمية وفعالية من غيرها في ادارة النشاط الاقتصادي والمالي وفقا لما يحقق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة .

وعلى ضوء ما سبق فانه تم التوصل الى النتائج التالية :

الاستنتاجات:

نتائج اختبار الفرضيات:

تنص الفرضية الاولى على ان السياسة المالية في الاقتصاديات النامية توجه لتحقيق التوازنات الداخلية وذلك بالاعتماد على الدين العام والسياسة الضريبية وهذا ما اثبتته نتائج الدراسة .

فيما يخص الفرضية الثانية : تعكس التوجهات العامة للسياسة المالية في الاقتصاد الجزائري التوجه الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وكبح جموح التضخم ، أي انها تنص على معالجة المشاكل الاقتصادية أي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستهداف التضخم وهذا ما تم التوصل اليه

نتائج الدراسة : من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل اتضح لنا ان السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية فالسياسة المالية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية او بالأحرى التوازن الاقتصادي .

-السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الادوات تتمثل اساسا في الايرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة من شأنها اذا ما استعملت استعمالا جيدا ومناسبا ان تؤثر على الاقتصاد الوطني نحو تحسين وضعيته الاقتصادية والمالية .

-لقد تميزت السياسة الانفاقية الجزائرية بنمو ملحوظ وارتفاع كبير نسبيا في معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة وشكلت نفقات التسيير الحصة الاكبر منها .

-ان ارتفاع نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز يدل على عدم رشادة في الانفاق وسيؤدي حتما الى عجز في الموازنة العامة .

الاعتماد الكبير على المحروقات كمورد اساسي للإيرادات يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد خصوصا وان هذا المورد يتأثر بالعامل الخارجي (غير مستقر)

-هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات العمومية والغياب الفعلي للجهاز المصرفي في دائرة تمويل الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق برقابة عرض النقود .

الاقتراحات :

من خلال بحثنا المتواضع نقترح بعض التوصيات بهدف تفادي الوقوع في الاخطاء والتقليل من الاختلالات وتحقيق التوازن الاقتصادي العام ، ونجمل اهم التوصيات فيما يلي :

-ضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من اثر التغيرات الخارجية .

-تنويع مصادر موارد الايرادات العامة وهذا لتفادي المشاكل التي قد تسببها تبعية المصادر للعوامل المختلفة وخاصة الخارجية منها

-ترشيد الانفاق العام وذلك من خلال التركيز على الانفاق الاستثماري.

العمل بجد على نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهاة المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الاشكال .

-العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة ، المؤسسات الانتاجية بما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد الوطني

-من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة ، لابد من اخضاع الانفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية .

-التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والتنسيق بينهما لانه لا يمكن لاي منهما تحقيق آثار ايجابية دون الاستعانة بالأخر .

آفاق البحث : رغم ما تناوله البحث من جوانب السياسة المالية الا ان معالمها تبقى تستدعي التعمق والتفصيل اكثر للإلمام بمختلف عناصرها والتي يمكن ان تكون موضوع بفتح دراسات قادمة نذكر منها :

-السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

-السياسة المالية ودورها في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية

-السياسة المالية ودورها في معالجة البطالة

قائمة المراجع

الكتب

1 أحمد الاشقر, الاقتصاد الكلي . الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان ,2002

2 احمد عارف عساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2011

3 احمد زهير شامية ، مبادئ التحليل الاقتصادي ، مكتبة دار الثقافة، عمان ، 1992

4 حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2002

5 بوفليح نبيل ، اثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004 المطبق في الجزائر ،

6 بن طالبي فريد ، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولة ،دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستار غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002

7 بوعشة مبارك، مخططات تنمية الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية – ابحاث الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 ، ايام 11- 12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2013

8 - بودخدخ كريم ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة دالي براهيم ، الجزائر ، 2009-2010

9 حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية .مركز الاسكندرية للكتاب ، الاسكندرية ، 1999

10 خالد شحادة الخطيب ، اسس المالية العامة الطبعة الثالثة دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ،2008

11 خبابى عبد الله الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الجزائر ،2016

12 سهيل فريد النباتي ، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل ، الطبعة الاولى دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015

13 عماري عمار محمادي وليد آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ايام 11-12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 الجزائر 2013 .

14عبد المطلب عبد الحميد، السياسات ألاقتصادية مجموع النيل العربي،ط1،القاهرة ،2003

15 صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2001-2014: نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ، ابحاث الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف ايام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1 الجزائر

16 مدوري عبد الرزاق ، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، ابحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ايام 11-12 مارس 2013 جامعة وهران ، الجزائر 2013

17 زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية،القاهرة ،1971،ص135

18 زكرياء محمد بيومي ،مبادئ المالية العامة مطبعة جامعة القاهرة،القاهرة ،1978

الرسائل و الأطروحات

1 مسعود درواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، اطروحة دكتورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005

2 بن طالبي فريد ، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولة ،دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستار غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002

3 بوعشة مبارك، مخططات تنمية الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية – ابحاث الملتقى الدولي : تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 ، ايام 11- 12 مارس 2013 ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 2013

4 خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بسكرة ،2003-2004

التقارير

1 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

2 صندوق النقد العربي : التقرير العربي الموحد (من 2000 الى 2011)

3 قانون المالية 2012

4 المجلس الشعبي الوطني الاقتصادي والاجتماعي : مشروع التقرير حول الضروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2004